

Distr.: General
18 November 2020
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام 2021
1-4 شباط/فبراير 2021، نيويورك
البند 2 من جدول الأعمال المؤقت
توصيات مجلس مراجعي الحسابات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام 2019

موجز

أصدر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة رسمياً في تموز/يوليه 2020 تقريره عن مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (A/75/5/Add.1)، ومنح البرنامج الإنمائي رأياً غير مشفوع بتحفظ (حسابات نظيفة) عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وهذه هي السنة الثامنة الكاملة من الإبلاغ في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويعكس الرأي الالتزام المستمر للبرنامج الإنمائي بالامتثال للمعايير المحاسبية الدولية. ويمثل هذا الإنجاز 15 سنة متتالية من الآراء غير المشفوعة بتحفظات بشأن البرنامج الإنمائي.

وأكد مدير البرنامج الإنمائي أن الشفافية والمساءلة عن النتائج والأثر لا تزالان على رأس أولويات البرنامج الإنمائي. وتكفل آليات الحوكمة وإطار المساءلة إدارة الصناديق في إطار المساءلة الائتمانية المناسبة والنزاهة، مدعومة بالالتزام بالتحسين والابتكار المستمرين. ويتعلم البرنامج الإنمائي باستمرار من توصيات هيئاته الرقابية المستقلة وينفذها، وذلك للمساعدة على تشجيع الكفاءة والفعالية. وفي عام 2019، احتل البرنامج الإنمائي مرتبة يُصنّف بموجبها في مصاف منظمات المعونة الأكثر شفافية في العالم بحسب مؤشر الشفافية في المعونة "Publish What You Fund" (انشر ما تمول).



ويتواصل الرصد الوثيق للإدارة الاستراتيجية للأولويات العليا المتصلة بمراجعة الحسابات، بمشاركة مباشرة من جانب مدير البرنامج والمدير المعاون. وقد أجرى البرنامج الإنمائي تحسينات مستمرة في معالجة أولوياته في مجال مراجعة الحسابات. وفيما يتعلق بفترة السنتين 2020-2021، وعلى الرغم من أن البرنامج الإنمائي يحيط علماً بالتحسن الكبير في معدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وعدد من المبادرات المؤسسية الجارية والمنفذة لمعالجة توصيات مراجعة الحسابات، فهو يرى أن من المناسب الإبقاء على قائمته التي تضم الأولويات السبع العليا المتصلة بمراجعة الحسابات من الفترة 2018-2019، وإن كان ذلك مع إدخال بعض التعديلات على المؤشرات الفرعية، بما يدل على التحسينات والتقدم المحرز على مدى العامين الماضيين.

وهذا التقرير: (أ) يتضمن التقييم النهائي للأولويات الإدارية السبع العليا المتصلة بمراجعة الحسابات للفترة 2018-2019 (على النحو الذي ورد في الوثيقة DP/2019/11 وأيده قرار المجلس التنفيذي 2019/2)، مع بيان التقدم المحرز في مجالات معينة ضمن أولويات مراجعة الحسابات (المرفق 1)؛ و (ب) يعرض قائمة مقترحة للأولويات الإدارية السبع العليا المتصلة بمراجعة الحسابات للفترة 2020-2021 التي حددتها الإدارة واستعرضتها هيئاتها الرقابية (المرفق 2)؛ و (ج) عملاً بالقرار 1/2020، يعرض خطة العمل للدراسة الداخلية المتعلقة بالأسباب الجذرية الكامنة وراء الملاحظات المتكررة المتعلقة بمراجعة الحسابات وأولويات مراجعة الحسابات؛ و (د) يبلغ عن التقدم المحرز في حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للسنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر 2019 والسنوات السابقة. وعملاً بقرار المجلس التنفيذي 9/2010، يمكن الاطلاع على تفاصيل حالة تنفيذ كل توصية من توصيات مراجعي الحسابات وعلى تقرير مراجعة الحسابات الكامل الصادر عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي (المرفق 3).

عناصر قرار

قد يود المجلس التنفيذي أن: (أ) يرحب بالأراء غير المشفوعة بتحفظات الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام 2019؛ و (ب) ينوه بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في معالجة الأولويات السبع العليا المتصلة بمراجعة الحسابات في الفترة 2018-2019؛ و (ج) يؤيد القائمة المقترحة للأولويات الإدارية السبع العليا المتصلة بمراجعة الحسابات لفترة السنتين 2020-2021؛ و (د) يدعم الجهود المتواصلة التي تبذلها إدارة البرنامج الإنمائي من أجل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، والتوصيات المتبقية من سنوات سابقة.

أولا - مقدمة

1 - تلقى البرنامج الإنمائي رأياً غير مشفوع بتحفظ (حسابات نظيفة) من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بخصوص بياناته المالية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وبالنسبة للبرنامج الإنمائي، يمثل ذلك 15 سنة متتالية من الآراء غير المشفوعة بتحفظات، وذلك إنجازاً يؤكد التزام المنظمة بالتحسين المستمر في الشفافية والمساءلة. وكان للاتجاه العام الذي رسم ملامحه على أعلى مستوى مدير البرنامج الإنمائي والمدير المعاون، دوراً أساسياً في تمكين البرنامج الإنمائي من تلقي آراء غير مشفوعة بتحفظات من المراجعين الخارجيين لحساباته، وكفالة أن يواصل البرنامج الإنمائي السعي إلى تحقيق قدر أكبر من التميز التنفيذي.

2 - ويعتمد البرنامج الإنمائي نهجاً قائماً على تقييم المخاطر في معالجة المسائل المتكررة المتعلقة بمراجعة الحسابات. والغرض من تحديد الأولويات الإدارية العليا للمنظمة المتعلقة بمراجعة الحسابات هو تحديد المخاطر الهامة أو المتكررة أو الناشئة والأسباب الجذرية الكامنة المرتبطة بها، بما في ذلك من منظور هيئات الرقابة الداخلية والخارجية وهيئات الإدارة. وهذا يتيح للإدارة ضمان وضع استراتيجيات وضوابط تخفيف مناسبة من أجل معالجة هذه المسائل على سبيل الأولوية، مع الإشارة إلى أنه سيكون هناك دائماً مستوى من المخاطر المتبقية.

3 - ويقيم البرنامج الإنمائي في الفروع التالية التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات الإدارية السبع العليا المتصلة بمراجعة الحسابات لفترة السنتين 2018-2019، التي أقرها المجلس التنفيذي في قراره 2/2019، ويتناول المسائل المتكررة التي أثارها هيئات الرقابة والإدارة. وترد أيضاً في المرفق 1 لمحة عامة عن التقييم للفترة 2018-2019.

4 - وأدخل البرنامج الإنمائي تحسينات مستمرة في معالجة أولوياته المتعلقة بمراجعة الحسابات، كما يتبين من الانخفاض التدريجي في عدد الأولويات من العدد الأصلي البالغ 15 في الفترة 2006-2007. وبالنسبة لفترة السنتين 2020-2021، وعلى الرغم من حدوث تحسن كبير في معدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات وفي المبادرات التي دُشنت لمعالجة التوصيات، يرى البرنامج الإنمائي أن من المناسب الإبقاء على قائمته التي تضم الأولويات السبع العليا المتصلة بمراجعة الحسابات من الفترة 2018-2019، وذلك لمعالجة المسائل الأساسية وبالتالي منع استمرار النتائج المتعلقة بهذه المواضيع من هيئات الرقابة الخارجية والداخلية. وعلى الرغم من أن البرنامج الإنمائي يحتفظ بقائمة الأولويات ذاتها للفترة 2018-2019، فقد تغيرت المؤشرات الفرعية في إطار هذه الأولويات لفترة السنتين 2020-2021، مما يدل على التحسن والتقدم المحرز على مدى العامين الماضيين. وترد في المرفق 2 قائمة بالأولويات السبع العليا المتصلة بمراجعة الحسابات للفترة 2020-2021.

5 - وفي عام 2020، أجرى البرنامج الإنمائي دراسته الداخلية المفصلة بغية فهم الأسباب الجذرية الكامنة وراء الملاحظات المتكررة المتعلقة بمراجعة الحسابات. وقدمت الدراسة سلسلة من التوصيات التي يتعين على البرنامج الإنمائي أن يتبناها، بالاقتران مع المبادرات المؤسسية الجارية، من أجل المساعدة على تناول الأولويات العليا لمراجعة الحسابات. وبدأ البرنامج الإنمائي في تنفيذ معظم التوصيات المنبثقة من هذا الاستعراض في عام 2020، التي يتوقع أن يُحرز في إطارها المزيد من التقدم على صعيد الأولويات السبع العليا المتصلة بمراجعة الحسابات في المستقبل.

ثانياً - استعراض التقدم المحرز في تناول الأولويات الإدارية السبع العليا المنقحة المتصلة بمراجعة الحسابات للفترة 2018-2019

6 - استناداً إلى النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وإلى المناقشات التي أجريت مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقق، واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، أحرز البرنامج الإنمائي تقدماً على صعيد جميع الأولويات السبع العليا المتصلة بمراجعة الحسابات للفترة 2018-2019، على النحو المبين أدناه.

7 - وقد أجرى البرنامج الإنمائي تقييماً للتقدم المحرز في الأولويات الإدارية السبع العليا المتصلة بمراجعة الحسابات للفترة 2018-2019، ترد المزيد من تفاصيله في الفروع أدناه ويتضمن المرفق I موجزاً له. وجرى عرض نتائج التقييم واستعراضها من جانب فريق الأداء المؤسسي، الذي يرأسه المدير المعاون، ووافق عليها الفريق التنفيذي الذي يرأسه مدير البرنامج.

ألف - إدارة قدرات الشركاء المنفذين وشؤونهم الائتمانية

8 - يظل تنفيذ إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية بصيغته المنقحة لعام 2014 من الأولويات العليا للبرنامج الإنمائي في إطار جهوده الرامية إلى تيسير إدارة المخاطر المرتبطة بالشركاء المنفذين والأطراف المسؤولة وذلك عن طريق اختيار وتحديث طريقة التنفيذ والتحويلات النقدية استناداً إلى النتائج التي تخلص إليها التقييمات الجزئية وأنشطة الضمان.

9 - وفي ظل ظروف كوفيد-19، أجرى 88 في المائة من المكاتب القطرية تقييمات كلية حتى تشرين الأول/أكتوبر 2020، مقارنة بنسبة 85 في المائة في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وبالإضافة إلى ذلك، كان عدد التقييمات الجزئية التي أجريت للشركاء المنفذين وأنجزت بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2020 قد بلغ 1 693 تقييماً، مقارنةً بـ 1 407 تقييمات حتى تشرين الأول/أكتوبر 2019.

10 - ويستمر تحسن الامتثال للنهج المنسق للتحويلات النقدية مع شروع المكاتب في دورات برنامجية جديدة، مما يمنحها فرصة لإدراج أنشطة النهج المنسق للتحويلات النقدية بصورة كاملة أثناء تخطيط المشاريع. وتواصل المكاتب التي هي في طور الانتقال إلى العناصر الكاملة لإطار النهج المنسق للتحويلات النقدية إجراء مراجعات مالية للمشاريع. وفي عام 2020، وبغية تعزيز الرقابة والإدارة للشركاء المنفذين، قام البرنامج الإنمائي بما يلي:

(أ) مواصلة تحديث منصة رصد النهج المنسق للتحويلات النقدية من أجل تعزيز الرقابة عن طريق إدراج خاصيات جديدة لمتابعة الإجراءات التي تتخذها مكاتب البرنامج الإنمائي، بما في ذلك المكاتب القطرية، لمعالجة المسائل التي جرى التنبيه إليها في تقييمات قدرات الشركاء وتقارير أنشطة الضمان؛

(ب) بدء العمل بأداة آلية لتخطيط التقييمات الجزئية وأنشطة الضمان لتمكين المكاتب من التخطيط مسبقاً لإجراء تقييمات قدرات الشركاء وأنشطة الضمان؛

(ج) تنقيح توجيهات البرنامج الإنمائي بشأن النهج المنسق للتحويلات النقدية لمعالجة المسائل التي أثارها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وضمناً مزيد من الوضوح في التوجيه المقدم إلى مكاتب البرنامج الإنمائي.

11 - ووفقا للتوصيات المشار إليها في الدراسة الداخلية للأسباب الجذرية، سيقوم البرنامج الإنمائي بما يلي:

(أ) تنقيح المحتوى التوجيهي لإدارة البرامج والمشاريع، عند الاقتضاء، لتوفير مزيد من الوضوح بشأن إدارة مخاطر العمل مع الشركاء المنفذين؛

(ب) تعزيز تبادل أفضل الممارسات من خلال تشجيع استخدام منصة يامر على الإنترنت المخصصة للنهج المنسق للتحويلات النقدية في البرنامج الإنمائي من أجل المساعدة على تعزيز القدرات على الصعيدين الإقليمي والقطري؛

(ج) مواصلة تحديث منصة النهج المنسق للتحويلات النقدية لتحسين الرصد واستكشاف إمكانية بدء العمل بالأدوات الرقمية (مثل استمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق الإلكترونية لإدماج تبادل المعلومات مع الشركاء وتعزيز الكفاءة في البرنامج الإنمائي وزيادة التعريف به).

باء - إدارة البرامج/المشاريع وتقييمها

12 - تحيط الإدارة علما بالمسائل المتكررة المتعلقة بإدارة البرامج والمشاريع، وتدرك أنه لا يوجد حل سريع لتحسين أداء البرمجة الأساسية. وقد أدخل البرنامج الإنمائي تحسينات تدريجية على إدارة البرامج/المشاريع وتقييمها، ويواصل بناء القدرات في جميع مجالات البرمجة واستحداث أدوات أكثر تكاملا. ويتمثل هدف البرنامج الإنمائي في تمكين أفرقة البرمجة من اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة لتحسين نتائج التنمية من خلال الإدارة الفعالة للبرامج والمشاريع.

13 - ومن أجل المعالجة الفعالة لمسائل مراجعة الحسابات المتكررة المحيطة بمهام البرمجة الأساسية مثل إدارة المخاطر والرصد وإشراك أصحاب المصلحة وأداء مجالس إدارة المشاريع، يستثمر البرنامج الإنمائي في مهارات الموظفين من خلال تكييف الدورة القياسية في هذا المجال، وهي إدارة البرامج الناجحة. وقام البرنامج الإنمائي بتكييف الدورة بحيث تعكس إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بوصفه الإطار الشامل الذي تُشتق منه برامج البرنامج الإنمائي، وتعكس الواقع في عمليات البرمجة من أجل إحداث التغيير الإنمائي. وبحلول أواخر عام 2020، كان قد جرى تدريب 940 موظفاً، بمن فيهم موظفون من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومنتطوعو الأمم المتحدة، ووضعت خطط لتدريب 300 موظف إضافي في عام 2021. وبمجرد أن يتم تدريب العدد اللازم من الموظفين من خلال دورة إدارة البرامج الناجحة، سينفذ البرنامج الإنمائي استراتيجية للتغيير من أجل إدماج التعلم الأساسي من الدورة في المهام وأوجه المساءلة والعمليات والإجراءات والأدوات المتصلة بالبرمجة، وذلك ابتداء من عام 2021.

14 - ويجري في الفترة 2021/2020 البدء في تنفيذ خطة استثمار قوية لتعزيز قدرات البرنامج الإنمائي في إدارة المخاطر في البرمجة. ويشمل ذلك التركيز على تعزيز المهارات المتعلقة بالمعايير الاجتماعية والبيئية للبرنامج الإنمائي وإدارة المخاطر عموماً في البرامج والمشاريع. وسيشمل ذلك تدريباً متعمقاً لكوادر من الخبراء الذين يمكن أن تستفيد منهم المكاتب القطرية التي تنفذ مشاريع تطوي على مخاطر كبيرة وتحتاج إلى دعم إضافي. وستوضع توجيهات وبروتوكولات إضافية لمجالس إدارة المشاريع، بما في ذلك التوقعات المتعلقة بسير إدارة المشاريع على نحو فعال والالتزامات بتجنب تضارب المصالح. وبالإضافة إلى ذلك،

تُعدّ حلقات عمل و 'معسكرات تدريب' منتظمة للموظفين والمديرين لتعزيز المفاهيم والمهارات الهامة في البرمجة.

15 - وللمساعدة في تقديم رؤى للمديرين من أجل برمجة أكثر فعالية، يقوم البرنامج الإنمائي بإعداد حيز عمل رقمي تعاوني قابل للتعديل لإدارة البرامج والمشاريع والحافظات، يساعد المستخدمين في كل المستويات على تحقيق نتائج متكاملة مع المساءلة والجودة. وستساعد هذه المنصة المديرين على معرفة المكانة التي تحتلها برمجتهم في دورة الحياة الكاملة للمشاريع، وذلك بهدف تحسين رصد الأداء وتبسيط الضوء على ما يتعين القيام به لحل المشاكل قبل أن تُثار من قبل مراجعي الحسابات. وثمة أدوات محددة تشمل، على سبيل المثال، رقمنة تقييمات القدرات، والزيارات الميدانية للتحقق من النواتج، والجدول الزمني والمحاضر الخاصة بمجالس إدارة المشاريع، ووضع تنبيهات لإبلاغ المديرين ووظائف الرقابة المؤسسية عند حدوث تراجع في الإجراءات الرئيسية قبل أن تصبح مشكلة. وستشمل الرؤية طويلة الأجل للمنصة توفير أدوات إدارية متطورة وتحليلات وقدرات تتيح للمستخدمين إدارة عملهم على نطاق البرامج والعمليات، واتخاذ القرارات، وإنشاء شبكاتهم وملاحق أنماط التعلم المصممة خصيصاً لهم. ويجري تصميم المنصة بحيث تصبح أداة الإدارة اليومية، التي تربط البيانات والأشخاص والمعلومات على نطاق العشرات من النظم الحالية للبرنامج الإنمائي، بالإضافة إلى إدراج البيانات الإضافية اللازمة لتحقيق نتائج أفضل.

16 - وتشمل التدابير الإضافية المتعلقة برقمنة العمليات إطلاق المنصة الرقمية الجديدة لتقرير الإنجاز الموحد في عام 2020، المعروفة باسم جسر تقرير الإنجاز الموحد. وعند اعتماده من جانب الشركاء المنفذين، سيعزز جسر تقرير الإنجاز الموحد عملية التصديق على تقارير الإنجاز الموحدة لتصبح عملية رقمية سلسلة مع تدخل يدوي ضئيل. وتستند هذه التدابير إلى التحسينات السابقة، بما في ذلك إعادة كتابة سياسات وإجراءات البرمجة من بدايتها إلى نهايتها، والأخذ بمعايير جديدة للجودة في مجال البرمجة، ووضع سياسة رصد جديدة، وإدخال تحسينات من خلال إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

17 - ووفقاً للتوصيات المشار إليها في الدراسة الداخلية للأسباب الجذرية، سيقوم البرنامج الإنمائي بما يلي:

(أ) مواصلة الاستثمار في جهود وضع أدوات للمساعدة في تنبيه موظفي البرمجة عند استحقاق المتطلبات الرئيسية وإعطاء الأولوية لتلك الجهود، وتمكين الرقابة الفعالة للمكاتب الإقليمية بطريقة متكاملة؛

(ب) وضع توجيهات (إجراءات تشغيل موحدة) لإكمال توجيهات إدارة البرامج والسياسات في المجالات الرئيسية، مثل إعداد خطة عمل المشروع وميزانيته، والرصد والتعديل، وتعميم إدارة المخاطر في هذه التوجيهات.

جيم - استراتيجيات الرقابة على المشتريات والحد من الغش

18 - تواصل الإدارة استثماراتها في تحسين الأدوات الرقمية، وتحسين السياسات، والخدمات الاستشارية، وتبسيط إجراءات الأعمال، وذلك لتعزيز كفاءة وفعالية وظيفة الشراء بوصفها أداة تمكينية للتنمية في البرنامج الإنمائي.

19 - وقد أدت المبادرات المتعلقة بالتشغيل الآلي من البداية إلى النهاية وإدماج دورة الشراء المتكاملة على النحو المشار إليه أدناه إلى زيادة مستويات الشفافية والنزاهة والمساءلة:

(أ) طبق البرنامج الإنمائي التشغيل الآلي لتخطيط المشتريات في أداة التخطيط PROMPT. ويوفر هذا صورة واضحة عن توقعات الطلب السنوي في جميع المكاتب القطرية ويسمح بتقديم دعم استباقي في مجال المشتريات من خلال إبرام اتفاقات محلية وإقليمية وعالمية طويلة الأجل. وأدى ذلك إلى تسجيل ما قيمته 1,3 بليون دولار (110 مكاتب قطرية) و 1,5 بليون دولار (129 مكتبا قطريا) من المشتريات المقررة في عامي 2018 و 2019 على التوالي.

(ب) أصبح استخدام النظام الإلكتروني لتقديم العطاءات إلزاميا في عام 2019 فيما يتعلق باحتياجات الشراء التي تتجاوز قيمتها 150 000 دولار من أجل تحقيق الشفافية والحد من الأعباء؛ وتحقق معدل امتثال بنسبة 94 في المائة في أيلول/سبتمبر 2020. وأدمج هذا النظام مع نظام الرقابة على المشتريات (الموقع الشبكي للجنة الاستشارية المعنية بالمشتريات) من أجل زيادة عملية الأتمتة وكفاءة السلسلة في دورة الشراء المتكاملة.

(ج) يواصل البرنامج الإنمائي استخدام الإدارة الآلية للعقود مما يؤدي إلى زيادة إبراز الأنشطة التعاقدية ورصدها.

20 - وفي مسعى يهدف إلى مواصلة زيادة قدراته في مجال الشراء، يقدم البرنامج الإنمائي حاليا عددا متزايدا من الدورات التدريبية في إطار خريطة الطريق المتعلقة بمنح الشهادات في مجال الشراء. وفي عام 2019، نجح البرنامج الإنمائي في منح 814 موظفا من موظفي الأمم المتحدة و 412 موظفا من موظفي الحكومات الوطنية شهادات من خلال دورات المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد التي يقدمها البرنامج الإنمائي. وارتفع عدد رؤساء وحدات المشتريات في المكاتب القطرية الذين حصلوا على شهادات الشراء ذات الصلة من 64 في المائة في عام 2018 إلى 75 في المائة في عام 2019.

21 - ولتحسين القدرات على الصعيد القطري، يواصل أخصائيو المشتريات الإقليميون في المراكز الإقليمية دعم عمليات الشراء على الصعيد الميداني، حيث يقدمون الخدمات التقنية والاستشارية بشأن حالات الشراء المعقدة، وينسقون بنجاح أنشطة الشراء على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك تخطيط العمل عن كثب مع الزملاء المسؤولين عن الرقابة على المشتريات في المراكز (أو اللجنة الاستشارية الإقليمية المعنية بالمشتريات).

22 - ومن أجل تحسين الدعم في مجال السياسات، قام البرنامج الإنمائي بتعميم 12 مبادرة من مبادرات إجراءات العمل في الفترة 2018/2019؛ وأطلق سياسة التشييد والمذكرات التوجيهية في حزيران/يونيه 2020؛ ووضع في تموز/يوليه 2020 إجراءات تشغيل موحدة جديدة على مستوى المنظمة لإدارة البائعين، تتطلب تنقية سجلات البائعين وتعهداتها بشكل فصلي، والتحقق من قوائم الجزاءات المفروضة على البائعين فيما يتعلق بالمدفوعات وأوامر الشراء، وكيفية تحديد التغييرات التي تنطوي على غش في ملفات التعريف بالبائعين؛ ومن أجل زيادة الكفاءة، فعل في عام 2020 الاعتراف المتبادل بنتائج الشراء لجميع منظمات الأمم المتحدة، دون إجراء مزيد من المراجعة حسب الاقتضاء.

23 - وفي عام 2019، أصدرت لجنة استعراض البائعين 49 عقوبة و 33 تعليقا مؤقتا بحق بائعين متورطين في ممارسات محظورة، منفذة بذلك سياسة البرنامج الإنمائي في عدم التسامح مطلقا مع هذه الممارسات.

24 - ووفقا للتوصيات المشار إليها في الدراسة الداخلية للأسباب الجذرية فيما يتعلق بأتمتة وظائف المشتريات ورقمنتها، يواصل البرنامج الإنمائي الاستثمار في رقمنة عمليات الشراء وتكاملها وتحسين سير العمل في مجال المشتريات. وسيحسن ذلك من الكفاءة، ويقلل من عبء المعاملات، ويزيد من وضوح معاملات الشراء، ويعزز سلامة البيانات الرئيسية، ويوفر بوابة للشراء الإلكتروني والخدمات الذاتية المتصلة بالموردين.

دال - إدارة الموارد البشرية

25 - في إطار هذه الأولوية، أحرز البرنامج الإنمائي تقدما ملحوظا في عام 2019 لضمان إدارة فعالة للموارد البشرية. وفي عام 2020، زاد الامتثال للتدريب الإلزامي من 83 إلى 85 في المائة بالنسبة للموظفين ومن 79 إلى 83 في المائة بالنسبة لغير الموظفين في جميع الدورات التدريبية الإلزامية.

26 - وتوفر مهمة جديدة في مجال تخطيط القوى العاملة للمديرين وصانعي القرار المعلومات اللازمة لتحديد حالات النقص والزيادة في المواهب والتخطيط لها، في حين يهدف إطار الكفاءات الجديد إلى تحديد الصفات والسلوكيات والمهارات والمعارف والخبرات المطلوبة للرؤية #NextGenUNDP (الجيل التالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وقد نشأت عن استحداث مهمة جديدة في مجال الحياة الوظيفية والتعاقب، في جملة أمور، عمليات تناوب سنوية في المنظمة للممثلين المقيمين ونواب الممثلين المقيمين، إلى جانب وضع سياسة جديدة للتنقل. وبموازاة ذلك، يرسم إطار التطوير الوظيفي الذي طُرح مؤخرا مسارات وظيفية واضحة للموظفين، كما وضع البرنامج الإنمائي عملية محسنة ومبسطة لإدارة الأداء.

27 - وعُهد إلى مهام جديدة مكرسة للاستخدام واستقطاب المواهب بإصلاح عمليات الاستقدام المؤسسية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي. وستجمع المنظمة في عام 2021 خدمات الموارد البشرية وستنشئ مراكز للتميز والخبرات في مجال الموارد البشرية. وستحسن هاتان الخطوتان إلى حد كبير جودة عملية الاستقدام وكفاءتها وسرعتها.

28 - ودُشنت في حزيران/يونيه 2019 استراتيجية البرنامج الإنمائي المتعلقة بالموظفين، موظفون لعام 2030، التي تهدف إلى إحداث تحول تدريجي في ثقافة البرنامج وقدراته لتحقيق نتائج أكثر وأفضل في مجال التنمية. وفي إطار استراتيجية موظفون لعام 2030، يقوم البرنامج الإنمائي بوضع طرائق جديدة للتعاقد لتغطية مهام متعهدي الخدمات. ويجري استعراض السياسة المتعلقة بتوظيف متعهدي الخدمات في سياق الإطار التعاقدى الجديد، وكذلك في سياق العمل على تجميع التوظيف المحلي.

29 - ووفقا للتوصيات المشار إليها في الدراسة الداخلية للأسباب الجذرية لمعالجة عدم الامتثال للتدريب الإلزامي، يقوم فريق الحوكمة المعني بتنمية قدرات الموظفين المنشأ حديثا باكتشاف إصدار شهادات مهنية مخصصة في مجال الموارد البشرية لموظفي الموارد البشرية في إطار استراتيجية التعلم والتطوير المؤسسية الجديدة.

هاء - الإدارة المالية

30 - تمثل المساءلة المالية إحدى الأولويات الرئيسية للمنظمة في سعيها لمواجهة التحديات في المجالات التالية: (أ) الاستدامة المالية للمكاتب القطرية؛ و (ب) إدارة السلف والنفقات؛ و (ج) إدارة المخاطر المصرفية؛ و (د) الامتثال لإطار الرقابة الداخلية؛ و (هـ) الحد من مخاطر الغش وتحسين عملية استرداد الخسائر المتصلة به.

31 - وفي أعقاب التنفيذ الناجح لعملية تجميع الخدمات المالية في منطقة واحدة، وافق الفريق التنفيذي في عام 2019 على بيان جدوى لتجميع الخدمات المالية وخدمات المشتريات وخدمات الموارد البشرية لجميع المكاتب القطرية في جميع المناطق. وبدأ التنفيذ في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وسيتم تنفيذ الأنشطة وتشغيل المكاتب تدريجياً على مدى العام المقبل، رهناً بالآثار المحتملة لكوفيد-19. ومن المتوقع أن يكون لهذه المبادرة تأثير إيجابي كبير في مجال تحسين الجودة والرقابة على العديد من الأنشطة المشمولة بتقارير المراجعة المتكررة.

32 - وواصل البرنامج الإنمائي تعزيز ودعم المبادرات المتعلقة بالرقابة المالية والرصد والمشورة وإدارة القدرات. ويقوم البرنامج الإنمائي بتنفيذ لوحة متابعة مباشرة تُحدَّث باستمرار لاستخدامها في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية لمتابعة الاستدامة المالية، وفعالية تنفيذ المشاريع/البرامج، وامتثال المكاتب القطرية للنهج المنسق للتحويلات النقدية، وتنفيذ المكاتب القطرية لتوصيات مراجعة الحسابات. وقد وسع البرنامج الإنمائي المحتوى في نشراته الفصلية المكونة من صفحة واحدة والموجهة إلى المكاتب القطرية لتشمل معلومات عن المسائل المتصلة بالرقابة الداخلية وإدارة المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ظل كوفيد-19 وأثره على أداء المكاتب القطرية، عزز البرنامج الإنمائي إجراءات الاستعراض الداخلي القوية ومتابعة تنفيذ البرامج. ويشمل ذلك معلومات محدثة بصفة منتظمة لاستعراض الأرصدة غير المنفقة وتقديم المشورة للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية بشأن سبل التعجيل في الإنجاز.

33 - وفيما يتعلق بإدارة المخاطر المصرفية، خفض البرنامج الإنمائي المخاطر المصرفية من خلال تجميع التسويات المصرفية لجميع المكاتب القطرية في عام 2020. وتم الحد من المزيد من المخاطر من خلال التنفيذ المرحلي لواجهة اتصال مصرفي مباشر مع الشركاء المصرفيين لضمان التحويل الآمن للأموال الإلكترونية لسداد المدفوعات المحلية، وبلغ مجموع المكاتب القطرية الإضافية التي بدأت أو ستبدأ هذا الاتصال فعلياً ستة مكاتب في عامي 2018 و 2019، ليصل بذلك العدد الكلي للمكاتب التي تطبق ذلك إلى 39 مكتبا. وما زال هناك مزيد من العمل في هذا الصدد. وسيواصل البرنامج الإنمائي تنفيذ واجهة الاتصال المصرفي المباشر على مراحل وعلى أساس المخاطر.

34 - ورغم إحراز تقدم جيد، لا تزال المسائل المالية، ولا سيما تلك المتعلقة باسترداد التكاليف وإدارة السلف وتسجيل النفقات والإدارة المالية للمشاريع والامتثال لإطار الرقابة الداخلية، ترد في تقارير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، وتتطلب رقابة ورصداً مستمرين.

35 - وفيما يتعلق بالامتثال للرقابة الداخلية، عزز البرنامج الإنمائي الفصل بين الواجبات من خلال التشغيل الآلي للوظائف الرئيسية في إطار النظام المركزي لتخطيط الموارد. وحُدِّث البرنامج الإنمائي أيضاً إطار الرقابة الداخلية في عام 2020 بناء على توصيات من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وقد صدرت تعليمات إلى جميع المكاتب باستعراض عملياتها الداخلية في ضوء إطار الرقابة الداخلية وكفالة

معالجة أي حالة تنطوي على إخلال بالفصل بين الواجبات، وإدراجها بوضوح في تفويض السلطات. ويجري العمل على إدخال تحسينات إضافية من خلال المزيد من التشغيل الآلي، ومن المتوقع إنجازها في أواخر عام 2020.

36 - وبغية مواصلة بناء قدرات موظفيه، واصل البرنامج الإنمائي جهوده لتعزيز التدريب المالي وإصدار الشهادات للموظفين، وتوسيع التأكيد الذاتي للتصديق على أداء الضوابط الرئيسية في المكاتب اللامركزية التابعة للبرنامج الإنمائي. وتشمل إضافة جديدة إلى التأكيد الذاتي في عام 2020 إصدار شهادات من المكاتب القطرية التي قيّمت مخاطر الغش والفساد، على النحو المطلوب في سياسة البرنامج الإنمائي لمكافحة الغش والممارسات الفاسدة الأخرى وسياسته للإدارة المركزية للمخاطر.

37 - ووفقاً للتوصيات المشار إليها في الدراسة الداخلية للأسباب الجذرية، سيقوم البرنامج الإنمائي في عام 2021 بما يلي:

- (أ) التشغيل الآلي للضوابط، حيثما أمكن، لتعزيز الامتثال لإطار الرقابة الداخلية، مع التركيز على الضوابط في إطار النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد؛
- (ب) تعزيز عناصر إطار الرقابة الداخلية على لوحة المتابعة المالية من أجل رصد الامتثال على مستوى المكاتب القطرية والإقليمية.

واو - الشراكات وتعبئة الموارد

38 - ظل البرنامج الإنمائي يتمتع بشراكات قوية ودعم تمويلي من الشركاء من جميع الأنواع. وفي عام 2020، واصل إثبات شراكات استراتيجية ومبتكرة واستراتيجيات تعبئة الموارد التي تحظى بدعم الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وفي ظل الظروف غير المسبوقة الناجمة عن كوفيد-19، أظهر البرنامج الإنمائي الكفاءة والشفافية والنزاهة في تقديم الدعم الإنمائي إلى البلدان المتضررة من الجائحة.

39 - وقد نجح البرنامج الإنمائي في تحقيق الاستقرار في التمويل الأساسي، وعكس اتجاهه الهابط من خلال تحقيق زيادة طفيفة. ويكتسي التمويل الأساسي أهمية كبيرة للبرنامج الإنمائي، لأنه يظل مصدر التمويل الأكثر مرونة الذي يتيح للمنظمة أن تكون استراتيجية، وتستجيب لاحتياجات البلدان على نحو أفضل وأسرع، وتعالج المجالات التي تعاني من نقص التمويل، وتستفيد من التمويل الإضافي. وأتاحت الموارد العادية للبرنامج الإنمائي اتخاذ قرارات تمويل سريعة ومرنة والتصدي على نحو استباقي للتحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19. غير أن انخفاض المستويات الحالية للموارد العادية والتمويل المرن قد حد من قدرة البرنامج الإنمائي على تلبية جميع احتياجات البلدان على نحو كاف. وقد كشف استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 أن الموارد الأساسية تسهم في تحقيق نتائج إنمائية ذات مستوى أعلى، مما يدل على الأثر التحفيزي للموارد العادية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

40 - وفي حين يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لاتفاق التمويل في إعادة تحقيق التوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، تواصل الدول الأعضاء توجيه معظم دعمها التمويلي من خلال مساهمات مخصصة لمشاريع أو مواضيع أو مناطق أو بلدان محددة. وفي عام 2019، لم تمثل الموارد العادية سوى 13 في المائة من مجموع التمويل المقدم إلى البرنامج الإنمائي، وهو أقل من الهدف المحدد في اتفاق

التمويل البالغ 30 في المائة والذي يتعين بلوغه بحلول عام 2023. وبالمثل، ظلت زيادة عدد المساهمين في الموارد الأساسية تشكل تحدياً بالنسبة للبرنامج الإنمائي في عام 2019، على الرغم من الجهود المبذولة لإعطاء الأولوية للموارد العادية ودعوة المزيد من الدول الأعضاء للمساهمة فيها.

41 - وتشمل الجهود المبذولة في مجال تبرير الحاجة إلى الموارد العادية زيادة إبراز المساهمين والتعريف على نحو أكثر فعالية بالمجالات التي تُصرف فيها المساهمات المدفوعة. أما الجانب الإيجابي، فيتمثل في أن البرنامج الإنمائي شهد تحسناً في إمكانية التنبؤ بالتمويل، في ظل زيادة حصة المساهمات في الموارد العادية المدعومة بالتزامات متعددة السنوات. وفي عام 2019، بلغت نسبة الموارد العادية التي ساهم بها من خلال التزامات متعددة السنوات 58 في المائة.

42 - ويحز البرنامج الإنمائي تقدماً على صعيد زيادة حصة التمويل المرن المقدم من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات والصناديق المواضيعية الخاصة بالوكالات. فقد تم توجيه قرابة 10,8 في المائة من الموارد غير الأساسية للبرنامج الإنمائي من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2019، مقابل 8 في المائة في عام 2018. وزاد الشركاء أيضاً مساهماتهم في نوافذ التمويل المواضيعي بنسبة 54 في المائة، من 67 مليون دولار في عام 2018 إلى 103 ملايين دولار في عام 2019. غير أن الصناديق المواضيعية لا تمثل سوى 2,5 في المائة من مجموع الموارد الأخرى. وسيواصل البرنامج الإنمائي العمل مع الشركاء لزيادة التمويل المواضيعي المرن والمخصص على أدنى مستوى.

زاي - إدماج وتنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر

43 - تواصل اللجنة المعنية بالمخاطر، التي يرأسها المدير المعاون وتتألف من جميع مديري المكاتب الإقليمية على مستوى الأمناء العاميين المساعدين، الاضطلاع بدورها النشط في الإشراف على التنفيذ والاستخدام العاميين لإطار الإدارة المركزية للمخاطر في البرنامج الإنمائي، كما تركز على المخاطر المؤسسية الاستراتيجية والمخاطر المتفارقة أو الكبيرة.

44 - ونقّحت سياسة الإدارة المركزية للمخاطر في عام 2019، وباتت توفر نهجاً موحداً لإدارة المخاطر يطبّق على جميع مستويات المنظمة، بدءاً من مستوى المشاريع إلى المستوى المؤسسي مع وجود آلية للتصعيد. وتتبع المساءلة عن الإدارة المركزية للمخاطر التسلسل الهرمي المباشر: فتقع على عاتق شاغل أو شاغلة منصب المدير المباشر لكل وحدة مسؤولية إدارة المخاطر في نطاق مسؤوليات المنصب. وعلاوة على ذلك، فإن الأخذ بخطوط الدفاع الثلاثة يحدد صيغة محدّدة المعالم ومنظمة لإدارة المخاطر بما يكفل للمنظمة فعالية المساءلة والرقابة والدعم والضوابط.

45 - ومنذ إطلاق السياسة المحدثة للإدارة المركزية للمخاطر في نيسان/أبريل 2019، نُظّم عدد من الدورات التدريبية واستحدثت أدوات جديدة لزيادة تعزيز إدارة المخاطر. وقد تم في عام 2020 الانتهاء من معظم الأنشطة المدرجة في خطة العمل المعتمدة لتنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر. وبدأ العمل على إعداد بيان لتقبل المخاطر في آب/أغسطس 2020، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء منه في عام 2021. ويجري إعداد بيان لتقبل المخاطر من خلال نهج استشاري قائم على الأدلة. وجرى إعداد برنامج لتدريب المدربين في مجال الإدارة المركزية للمخاطر، وسيقدّم قبل نهاية عام 2021.

46 - وجرى إعداد وتفعيل لوحة متابعة جديدة للإدارة المركزية للمخاطر . وتقدم لوحة المتابعة رؤية إجمالية للمخاطر (خريطة شدة المخاطر) تسمح بفرز المعلومات على المستوى الإقليمي أو البرنامجي لتمكين المديرين والمسؤولين عن إدارة المخاطر من تحديد أبعاد المخاطر من أجل تعزيز الرصد واتخاذ قرارات واعية بالمخاطر على مستوى المشاريع والمستوى القطري والإقليمي.

47 - وبالإضافة إلى ذلك، يجري تعزيز إدارة مخاطر الغش في المنظمة. ويجري وضع استراتيجية لمكافحة الغش، وسيتم دعمها من خلال سلسلة من حلقات دراسية شبكية/دورات تدريبية للتوعية بشأن تقييم مخاطر الغش وكيفية إدماج مخاطر الغش في إطار وأدوات الإدارة المركزية للمخاطر .

48 - ووفقا للتوصيات المشار إليها في الدراسة الداخلية للأسباب الجذرية، قام البرنامج الإنمائي بما يلي:
(أ) الانتقال إلى نهج يقوم على أتمتة سير العمل بالكامل لإعداد وتحديث تقييمات المخاطر من خلال لوحة المتابعة الخاصة به؛

(ب) إعطاء الأولوية لجهود إدارة المخاطر على مستوى المشاريع والمكاتب القطرية لتوضيح وتوثيق الصلات بين أنشطة إدارة المخاطر وتأكيدات الرقابة السنوية من قبل المديرين.

ثالثا - حالة توصيات مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

49 - أصدر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، في تقريره عن مراجعة حسابات البرنامج الإنمائي (A/75/5/Add.1)، 37 توصية من توصيات مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (عام 2018: 25 توصية). وصنفت 13 توصية من تلك التوصيات بأنها ذات 'أولوية عليا'، في حين صنفت التوصيات الـ 24 المتبقية بوصفها ذات 'أولوية متوسطة'. ووافقت الإدارة على جميع التوصيات الصادرة.

50 - ومن بين التوصيات الـ 37 الصادرة، تتعلق 11 توصية بإصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتعد هذه التوصيات مثمرة ونقطة انطلاق جيدة لدخول البرنامج الإنمائي في مزيد من المناقشات مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات بشأن المجالات الفنية التي تتطلب الرصد والتحسين. وتتعلق ست توصيات بالنهج الذي يتبعه البرنامج الإنمائي إزاء إدارة مخاطر الغش وزيادة الوعي بمخاطر الغش داخليا وخارجيا. وتتعلق ثلاث توصيات بإطار البرنامج الإنمائي للإدارة المركزية للمخاطر، وتحديد خطوط الدفاع الثلاثة (باستثناء مراجعي الحسابات الخارجيين)، وتقييمات مخاطر الغش، وتشديد بيان التأكيد في نهاية العام. وتتعلق سبع توصيات بإطار الرقابة الداخلية، وضوابط مكافحة الغش، وتنفيذ الضوابط المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات، وإدارة بيانات الموظفين. وتتعلق ست توصيات بفحص أهلية البائعين والوثائق الداعمة لإنشاء ملفات تعريف البائعين، وإدراج البائعين غير المؤهلين في الملفات الرئيسية للبائعين، والقضايا المتعلقة التي قدمت إلى لجنة استعراض البائعين. وتتعلق أربع توصيات بعرض البيانات المالية، والموظفين المنتدبين من شركاء التمويل إلى نظام المنسقين المقيمين، وتغطية الضمان الاجتماعي لأصحاب عقود الخدمات.

51 - وتمشيا مع ممارسات اعتُمدت في السنوات السابقة، وعلى النحو المتفق عليه مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، يتّبع البرنامج الإنمائي نهجا تدريجيا لتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، مع تحديد واضح للمسؤوليات فيما يتعلق بتنفيذ كل توصية، ومواعيد الإنجاز المستهدفة. ويستند هذا النهج التدريجي إلى مدى تعقّد كل مسألة، والوقت اللازم لحلها ومناقشتها مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. ومن المهم الإشارة إلى أنه لم يتسن البدء في تنفيذ توصيات عام 2019 إلا بعد صدور التقرير النهائي لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في تموز/يوليه 2020.

52 - وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2020، أي بعد ثلاثة أشهر من صدور تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة رسميا وقبل المواعيد المحددة في عام 2020، نفذت إدارة البرنامج الإنمائي بالفعل 15 توصية - 41 في المائة من التوصيات الجديدة الصادرة في عام 2020. ولم يقم مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة هذه التوصيات بعد. وقد بدأ العمل على توصيات مراجعي الحسابات الـ 22 المتبقية لكفالة التنفيذ الكامل بحلول مواعيد الإنجاز المستهدفة. وعملا بقرار المجلس التنفيذي 9/2010، أُتيح جدولّ يبين حالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات في المرفق 3 على الصفحة الشبكية للمجلس التنفيذي.

رابعاً - حالة توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 والسنوات السابقة

53 - أشار مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في تقريره إلى وجود 51 توصية متبقية عند صدور تقريره عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018. واعتبر المجلس أن 29 توصية (57 في المائة) قد نُفذت، مع بقاء 20 توصية (39 في المائة) قيد التنفيذ. وقد تجاوزت الأحداث توصيتين (4 في المائة).

54 - والتوصيات المتبقية من السنوات السابقة والتي لا تزال قيد التنفيذ أو كررت هي جزء من الأولويات السبع العليا المتصلة بمراجعة الحسابات.

55 - ومن التوصيات العشرين التي صدرت في سنوات سابقة، نُفذت ثلاث توصيات حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. ويحرز البرنامج الإنمائي تقدما في سبيل إغلاق الملاحظات الـ 17 المتبقية من ملاحظات مراجعة الحسابات المعلقة منذ مدة طويلة، حيث أغلقت الإدارة ست ملاحظات إضافية منها، رهنا بتقييمها من قبل مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. ومن بين الملاحظات الـ 11 المتبقية من ملاحظات مراجعة الحسابات التي لم تتفد بعد أو التي هي قيد التقييم من قبل المجلس، تتعلق سبع ملاحظات باستبدال السياسة الجديدة لعقود الخدمات المقرر تنفيذه في الربع الأول من عام 2021. وجميع الملاحظات المتبقية لها مواعيد تنفيذ واضحة ووضعت لها خطط العمل ذات الصلة، وترد تفاصيلها في المرفق 3.

الجدول 1

حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة (2015-2018) - البرنامج الإنمائي

تُقدت	29	57 في المائة
تجاوزتها الأحداث	2	4 في المائة
لم تنفذ	صفر	صفر في المائة
قيد التنفيذ	20	39 في المائة

خامساً - الاستنتاج

56 - من دواعي سرور البرنامج الإنمائي أنه تلقى رأياً من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة غير مشفوع بتحفظات. وهذا دليل على العمل الشاق الذي يضطلع به جميع الموظفين على نطاق مكاتب البرنامج الإنمائي على الصعيد العالمي. وتتسبب الأولويات الإدارية السبع العليا المنقحة المقترحة المتصلة بمراجعة الحسابات للفترة 2020-2021، والإجراءات اللازمة لتنفيذها، إطاراً لتصدي إدارة البرنامج الإنمائي للتحديات الزاهنة والمستجدة في العام المقبل وما بعده. وسيواصل الفريق التنفيذي وفريق الأداء المؤسسي القيام عن كثب برصد التقدم المحرز في معالجة الأولويات الإدارية المتصلة بمراجعة الحسابات، بما يكفل مواصلة البرنامج الإنمائي تعزيز الإنتاجية والمساءلة والشفافية والأداء من أجل تحسين النتائج والأثر، مع بذل كل الجهود لإغلاق توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في الوقت المناسب.

تقييم البرنامج الإنمائي للتقدم المحرز في الأولويات السبع العليا لمراجعة الحسابات من
الفترة 2018-2019

الموضوع	التقييم لعام 2018	التقييم لعام 2019
إدارة قدرات الشركاء المنفذين وشؤونهم الائتمانية		
إدارة البرامج/المشاريع وتقييمها		
استراتيجيات الرقابة على المشتريات والحد من الغش		
إدارة الموارد البشرية		
الإدارة المالية		
الشراكات وتعبئة الموارد		
إدماج وتنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر		

رمز اللون	المفتاح
5	معالجة الحالات بفعالية
4	تسجيل أوجه تحسن جيدة. إحراز تقدم على طريق تحقيق الهدف
3	تسجيل أوجه تحسن. لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل
2	لا يزال يتعين تنفيذ الإجراءات التصحيحية بصورة كاملة، أو لا يزال يتعين تحقيق الآثار المتوخاة للإجراءات بصورة كاملة، أو التخفيف من المخاطر المتأصلة
1	تدهور الحالات

المرفق 2

الأولويات الإدارية السبع العليا للبرنامج الإنمائي المتصلة بمراجعة الحسابات للفترة
2021-2020

الموضوع

إدارة قدرات الشركاء المنفذين وشؤونهم الانتمانية

إدارة البرامج/المشاريع وتقييمها

استراتيجيات الرقابة على المشتريات والحد من الغش

إدارة الموارد البشرية

الإدارة المالية

الشراكات وتعبئة الموارد

الإدارة المركزية للمخاطر
